

## العولمة في مجال القانون الدولي و العلوم السياسية

محمد الأمين لعجال

قسم الحقوق

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر بسكرة

### Résumé

Cet article traite la globalisation dans le domaine du droit et des sciences politiques en faisant apparaître ses concepts, ses effets à travers diverses notions ayant trait à la sécurité , la souveraineté , la démocratie et les droits de l'homme , et essaye en dernier lieu de proposer des éléments de solution , tel que de consolider la démarche des ensembles régionaux , d'opérer une politique pragmatique locale envers la globalisation afin de diminuer ses impacts.

### الملخص:

يحاول هذا البحث أن يلقي بعض الضوء على العولمة في حقل القانون والعلوم السياسية عن طريق التناول بالتحليل لمفاهيم العولمة ومؤثراتها في مجال القانون الدولي من حيث تغير المفاهيم التقليدية للأمن والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقديم الأدوات المستعملة كبداية للعولمة مثل التعامل معها بنوع من البراغماتية المحلية في محاولة للاستفادة منها وكذلك تدعيم الإقليمية والتكتلات الجهوية في مجال التنظيم الدولي وذلك في محاولة للابتعاد عن الطرح الأمريكي فيما يخص الشؤون الدولية.

## مقدمة:

لم تقتصر ظاهرة العولمة على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية بل شملت أيضا مجال القانون و العلوم السياسية حيث نجدها قد ترعرعت في أحضانها و انبتت منه إذا سلمنا بأن بواردها الأولى قد نسجت أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي و السوفيياتي وازدادت حدتها بعد انهيار الاتحاد السوفيياتي في سنة 1990. بحيث نجد انه في المجال القانون و العلوم السياسية قد تغيرت أدوات السيطرة و الهيمنة نتيجة لما سبق ذكره و أفرزت قطبا واحدا تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها و هيمنتها على العالم و ما على الدول الأخرى أو الكتل الإقليمية إلا الانصياع و السير في هذا الخط .

من هذا المنطق سوف نتطرق إلى بحث هذه الظاهرة مقسمين دراستنا إلى ثلاثة جوانب: نخصص الجانب الأول للمفاهيم التي تحاول استقصاء اتجاهات معينة لظاهرة العولمة و بعد ذلك نبحث في الجانب الثاني مؤثرات العولمة على مجال القانون الدولي و أخيرا نتطرق إلى الأدوات البديلة للعولمة في محاولة للاستفادة منها أو مقاومتها.

## مفاهيم عن العولمة:

نتيجة لاحتواء ظاهرة العولمة لكافة النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية للمجتمع بدرجات متفاوتة، فإنه من الصعب إيجاد تعريف واحد و دقيق و شامل و متفق عليه لبيان مدلول العولمة، و من هذا المنطق نحاول إبراز أهم المفاهيم في هذا المجال في نظرنا و ذلك بصفة عامة.

من هذا المنطلق يمكن التطرق إلى ثلاثة اتجاهات تتضمن آراء باحثين في مجال العولمة، بحيث نجد أن الأستاذ يس يمثل الرأي الأول<sup>(1)</sup> إذ يقدم لنا عدة مفاهيم خاصة بالعولمة على شكل مقتطفات تثير الطريق للمشتغل بظاهرة العولمة نوردنا كالآتي:

- \*-العولمة عملية تاريخية ظهرت نتيجة لتطور طبيعي شمل مختلف المجالات تتجه نحو إرساء عالم بلا حدود.
- \*- العولمة ثورة سوسبولوجية و تكنولوجية و معلوماتية عالمية.
- \*-العولمة تجليات للظواهر الاقتصادية العالمية.
- \*-العولمة انتصار و هيمنة للقيم الأمريكية.

إن المتصفح لهذه المفاهيم الخاصة بالعولمة يكون فكرة عامة مفادها أن العولمة هي ظاهرة شملت مختلف جوانب حياة المجتمع و لا يمكن رفضها نتيجة التزايد المتسارع

لانتشارها عبر العالم نتيجة المعلوماتية التي جعلت من العالم قرية صغيرة يسهل الاتصال بأطرافها في مدة زمنية محددة عبر الأنترنت مصحوبة بالهيمنة الأمريكية. أما الاتجاه الثاني فيمثله الأستاذ علي الدين هلال<sup>(2)</sup> فيعرف العولمة على أنها عملية تاريخية تتطوي على ترابط وتداخل بين سياسات الدول واقتصادياتها ووحدات النظام الدولي، فلها جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، تتجه نحو انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات والمعلومات عبر شبكات من الاتصالات الفضائية التي أوجدت ثورة في التقدم والتطور التكنولوجي والمعلوماتي.

هذا الاتجاه يؤدي بنا إلى القول بأن هذه المجموعة من التطورات التاريخية يمكن أن نقبلها أو نرفضها أو نتكيف معها لأنها حدثت في الشق الصناعي المتطور من العالم، وعليه فكل ما نملكه في هذا المجال كيفية التعامل معها بما يتيح الاستفادة منها. أما الاتجاه الثالث فيمثله الأستاذ الجابري محمد عابد<sup>(3)</sup> حيث يؤكد بأن العولمة هي مبادئ وقيم وأفكار تحمل في طياتها الهيمنة والسيطرة، إذ أصبحت العولمة تحتل مكان مصطلح الحرب الباردة، فهي مفهوم براغماتي هدفه السيطرة على العالم بوجه جديد عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت بدون منافس بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، إذ أصبحت تقود النظام العالمي الجديد وتجنّي ثماره حتى وصفت العولمة " بالأمركة".

مما سبق يمكن القول بأن ظاهرة العولمة ليست جديدة إذ عند تصفح تاريخ البشرية نجدها موجودة بشكل أو بآخر عبر عملية تاريخية متجددة تمتد جذورها منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها عن طريق تطلع الإنسان إلى التفاعل مع الآخرين للاستفادة المتبادلة عبر التجارة ما بين الأشخاص والأمم والشعوب إذ نجد أن التطلعات الإنسانية لما بعد البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الإنسان هي أمر قديم سواء على مستوى الفكر أو على مستوى العمليات التاريخية وما العولمة إلا مرحلة من مراحل التطور البشري في هذا المجال إرتبطت بتواجد أنساق عالمية نقدية، إعلامية، إنتاجية، ثقافية وسياسية أعادت توزيع المهام وتقسيم العمل مختصرة المكان والزمان.

### مؤثرات العولمة في مجال القانون الدولي:

تتجلى مؤثرات العولمة في مجال القانون الدولي في فرض الرؤية الأمريكية للتنظيم السياسي للمجتمع وللعلاقات الدولية عن طريق تغيير مدلول بعض المفاهيم الخاصة

بالديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة والعدوان والأمن القومي والدولي وارتباطها بالمفهوم الأمريكي في هذا المجال نظرا لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب وحيد على الساحة الدولية بلا منافس والسيطرة على التنظيم الدولي باسم النظام الدولي الجديد خاصة بعد انهيار المعسكر الإشتراكي وفي أعقاب حرب الخليج الثانية، ومن هذا المنطلق سوف نعالج تأثيرات العولمة في هذا المجال بالتطرق إلى ثلاثة مسائل حيوية.

- **المسألة الأولى:** تتمثل في إعادة تشكيل خريطة وموازن القوى في التنظيم الدولي بما يرجح موازين القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال تكنولوجيات المعلومات على حساب القوى العسكرية والديمغرافية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا لم يستبعد كلية استعمال القوة العسكرية في معظم الأحيان.

نجد على قمة النظام العالمي الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من أدوات مؤثرة من الناحية الاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية والعسكرية، تليها الدول الصناعية الكبرى أعضاء مجموعة الثمانية، ثم الدول الصناعية الأخرى وبعدها دول الجنوب المنتجة والمصدرة للمواد الخام وأخيرا الدول الأقل نموا.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى أن القوى الدافعة لعملية العولمة هي قوى تنتمي في معظمها إلى الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة مثل رؤوس الأموال والثورة العلمية والتكنولوجية قد انطلقت من مراكز أبحاثها فمن الطبيعي أن تملك هذه الدول في ظل العولمة قدرا أكبر من القوة عما هو متاح للدول الأخرى تتيح لها آثار إيجابية وفي مقابل ذلك تجر الدول الأخرى إلى الخضوع أو التكيف أو المقاومة لقوى العولمة إن أمكنها ذلك.

**أما بالنسبة للمسألة الثانية:** فتمثل في إعادة توزيع وتغيير الموازين النسبية للفاعلين في النظام الدولي فنجد أن الأستاذ الدكتور أحمد عبد الونيس<sup>(4)</sup> يجزم بأن العولمة قد أوجدت عددا من المؤسسات الدولية تتنافس مع الدول القومية في تخصيص الموارد وفي التأثير على عقول المواطنين عبر ما يسمى بالشركات العابرة للحدود وما يسمى بالمجتمع المدني وشبكات الإعلام العالمية في محاولة لاختراق الدول بإسم نشر المعرفة والتعامل والتعاون ولكن تحمل في طياتها مميزات الهيمنة والسيطرة والتوجيه لتحقيق مصالحها الذاتية عن طريق تحديد تدفق الموارد النقدية والمالية والتحكم في الأسواق العالمية مما يضطر الدول التابعة ( دول الجنوب والدول المغلوبة على أمرها) إلى تغيير

سياساتها تجاه القضايا العالمية والتي أصبحت تستقطب المواطنين داخل بلدانهم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة والإرهاب.

ونتيجة لما تقدم أصبحت الدول تواجه العديد من القيود على قدرتها على صياغة السياسات الداخلية والخارجية وعلى تنفيذها، مما يجعلها عرضة للانصياع إلى مواقف لم تخطر لها على البال في التنظيم الدولي الحالي، نظرا لمحاصرتها من الخارج عن طريق المساعدات المالية المشروطة المقدمة من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ضغط داخلي يتمثل في المجتمع المدني نظرا لعجز الدولة على الوفاء بالحاجيات الأساسية للمواطن مما يضطر الدول المتقدمة إلى التدخل عن طريق تدعيم الإحتجاجات الداخلية في مختلف أرجاء العالم بغية المزيد من السيطرة والهيمنة.

أما بالنسبة للمسألة الثالثة فنتمتمل في تغير معاني بعض المفاهيم بما يخدم الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنظيم الدولي إذ نجد أن هناك تراجعاً للقضايا التقليدية التي كانت تحتل الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب وتقدم قضايا جديدة بمنظور أمريكي تتعلق بالسيادة والأمن والديمقراطية والعدوان والتدخل الدولي.

فمثلاً فيما يخص مفهوم السيادة نجد أن الأستاذ الدكتور حسن نافعة (5) يقر بأن مفهوم السيادة قد تغير من مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى السيادة المقيدة نظراً لنتامي التأثير والاعتماد المتبادل بين الدول إذ أضحت فكرة السيادة المطلقة غير مقبولة وأن إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي لم يعد أمراً مسلماً به كما كان في الماضي وهذا ما نشاهده من انتهاكات باسم الدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم والمساندة للإرهاب للإطاحة بالنظم الحاكمة وخلق بؤر عدم الاستقرار وذلك للتدخل فيما بعد باسم المجتمع الدولي بدون إطار مرجعي أو قانوني أو سياسي وإنما المرجعية الوحيدة هي القوة والهيمنة بحيث توسعت الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام هذه المرجعية تزعمًا للحفاظ والدفاع عن الشرعية الفردية والجماعية والأمن العالمي.

وهناك عدة أمثلة في هذا المجال مثل استخدام القوة المسلحة من طرف الحلف الأطلسي في كوسوفو، التدخل لدى الدول لتسليم ما يسمى بمجرمي الحرب، قصف العراق وليبيا والسودان دون تفويض من مجلس الأمن وذلك بحجة محاربة الإرهاب

والحفاظ على الأمن الجماعي للمجموعة الدولية.

هذا يجرنا إلى الحديث عن مجلس الأمن وعلاقته بالديمقراطية وفعاليتها من المنظور النظري وما هو موجود في الواقع حيث نجد على المستوى النظري أنه يقصد بالديمقراطية تحقيق المساواة الكاملة بين الدول الأعضاء على أساس قاعدة لكل دولة صوت واحد، كما تتطلب اتخاذ القرارات بالأغلبية ومشاركة الجميع في التصويت وأما الفاعلية فتتطلب سرعة اتخاذ القرارات وتعبئة الموارد المادية والبشرية اللازمة لمواجهة المواقف الطارئة وإدارة الأزمات الدولية ولكن على المستوى العملي نجد الفرق شاسعا بين التنظير والواقع العملي فمثلا نجد مجلس الأمن الذي أسندت إليه مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين والذي خولت له سلطات وصلاحيات واسعة اشتملت على سلطة اتخاذ إجراءات عسكرية تطبيقا لمبدأ الفاعلية قد حاد عن مهمته الأصلية نتيجة حق الفيتو المعرقل الفعال لإتخاذ القرارات ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه مما أفقده مصداقية تمثيل المجتمع الدولي والأمثلة عديدة في هذا المجال مثل التدخل في العراق وفي يوغسلافيا والإحجام عن إرسال قوات حفظ الأمن إلى فلسطين... إلخ ومن هنا يتجلى أن الذي يملك القوة يملك أيضا سلطة إصدار القرارات الدولية وهندستها حسب مصالحه الذاتية بإسم الشرعية الدولية.

أما بالنسبة للعدوان فقد طرأ عليه مفهوم آخر في ظل العولمة، حيث نجد مفهومه السابق ينصرف إلى أي عمل عسكري غير مبرر، أي غير مشروع تقوم به دولة أو أكثر ضد دولة أخرى أو أكثر، أما في زمن العولمة فقد أصبح مفهوم العدوان يتخذ أشكالا متنوعة وأكثر تعقيدا بما لا يمكن قياسه أو حصره فمثلا قد يؤدي التلاعب في أسواق المال الدولية عدوانا وبالتالي لأبد من فرض عقوبات اقتصادية على دولة ما، تعطيل مصالح الدول الكبرى أو عدم أخذها في الحسبان من طرف الدول المستضعفة يعتبر عدوانا، المطالبة بالحقوق في هيئة الأمم المتحدة يعتبر تطرفا وعدوانا وعليه فلا بد من محاربة هذه الأشكال السالفة عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر باسم الشرعية الدولية وباسم الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة، وحقوق الأقليات بفرض عقوبات اقتصادية أو جوية وحتى التدخل بالقوة العسكرية إن اقتضى ذلك وعليه تغير مفهوم العدوان وأصبح مفهوما مطاطيا تكيفه الدول الكبرى حسب مقتضيات مصالحها الشخصية ( الحصار على العراق، التدخل في أفغانستان باسم محاربة الإرهاب الدولي... إلخ).

**الأدوات البديلة للعولمة:**

نتيجة للآثار السلبية المنجرة عن العولمة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ القرارات الدولية ومن ورائها الدول المتقدمة ظهرت اتجاهات مختلفة للتعامل مع هذه الظاهرة تتأرجح ما بين المسلم بها وما بين الرفض لها وما بين المتكيف معها وبالتالي نجد مستويات من المقاومة تتجه كلها لمحاولة التخفيف من آثار العولمة. **الاتجاه الأول:** يتمثل في الرضوخ لما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المجالات والذي يؤدي إلى التبعية والتسليم بحتمية السيادة الأمريكية على القرارات الدولية المصيرية باعتبار أن العولمة أصبحت عملية حتمية ومفروضة ولا مجال بالتالي للخروج عن فلكتها والتسليم بأحادية القطب في المجال الدولي وهذا ما تتخيله على الأقل الدول المغلوبة على أمرها وبالتالي الرضوخ للهيمنة الأمريكية والتهليل لكل ما تبادر به واستساغته على أنه هو الجيد والواجب اتباعه .

**الاتجاه الثاني:** يتمثل في مقاومة العولمة عن طريق مستويات مختلفة، إما بتدعيم الديمقراطية وفتح الحوار مع المجتمع المدني في البلدان النامية، أو التعامل مع العولمة بنوع من البراغماتية المحلية أو عدم الانصياع لأمريكا في الشؤون الدولية أو إيجاد بديل لها عن طريق التكتلات الجهوية والإقليمية.

نجد أنه فيما يخص التعامل مع العولمة بنوع من البراغماتية المحلية ما قدمه الأستاذ أحمد ثابت من تجارب تاريخية واقعية<sup>(5)</sup> حيث يقدم لنا أمثلة من المقاومة في هذا المجال تتلخص في التعامل مع شركة كوكاكولا عندما أرادت الدخول إلى أوروبا وآسيا بحيث يؤكد أن الهيمنة الأمريكية على العالم بدأت عبر الشركات دولية النشاط مثل شركة كوكاكولا التي لاقت معارضة شديدة للدخول إلى أوروبا وآسيا.

ففي فرنسا حاولت شركة كوكاكولا الدخول إليها سنة 1950 ولكن لقيت معارضة شديدة حيث إنفك اليمين واليسار الفرنسي حول المحافظة على المصلحة المحلية الفرنسية وذلك دفاعاً عن النبيذ الفرنسي باعتباره صناعة وطنية لا بد من المحافظة عليها من المنافسة الدولية لمشروب كوكاكولا ولكن أمام تصميم الشركة الدخول فقد تم إخضاعها في النهاية للمنافسة حيث تم تسعير كأس النبيذ الفرنسي بـ 15 فرنك قديم والكوكاكولا بـ 50 فرنك قديم مع تقديم المشروب الفرنسي في عبوات معينة.

أما في الهند فكانت المحاولة سنة 1977 وقد طلبت الحكومة الهندية من شركة كوكاكولا بيعها العلامة التجارية وذلك ليتم صنع المشروب بالهند ولكن الشركة رفضت،

فلم تسمح الهند للشركة بالدخول وصنعت مشروبا هنديا أطلق عليه "مشروب 77" تخليدا للسنة التي واجهت فيها الهند كوكاكولا، وأصبح المشروب الهندي من أهم المشروبات في الهند نظرا لسعره المنخفض وجودته.

وهناك نوع آخر من المقاومة يتمثل في عدم الانصياع لتوجيهات أمريكا في مجال الشؤون الدولية مثل التفجيرات النووية في الهند والباكستان مؤخرا بحيث ضربت عرض الحائط التهديدات الأمريكية وتحذيراتها في هذا المجال.

أما النوع الآخر من المقاومة فيتمثل في تدعيم التكتلات الإقليمية والجهوية لمواجهة المد الأمريكي كالاتحاد الأوروبي والتكتل الياباني الصيني وما إلى ذلك من التكتلات الجهوية ولم لا تفعيل اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية في هذا المجال إذ نجد أن هذه التكتلات الجهوية والإقليمية تعتبر حجرة عثرة تجاه الاختراقات الأمريكية ولكن نجد أمام هذه الاختراقات مقاومة حيث حاولت أمريكا احتواء سوق أمريكا اللاتينية المشتركة عبر "النافتا" ولكنها فشلت في ذلك كذلك حاولت أن تصادر عملية الإقليمية في أوروبا ولكنها فشلت أيضا بدليل أنه في آخر قمة أوروبية قررت أوروبا تشكيل قوات عسكرية أوروبية مستقلة عن الناتو فضلا عن الإتحاد الأوروبي وأما في جنوب شرق آسيا فنجد سوق شرق أسوية مشتركة بين اليابان والصين تمهيدا لقيام محور دولي يؤثر إستراتيجيا على المصالح الأمريكية ويحد من هيمنتها على العالم.

وفي هذا المجال ندعم الدعوى الجزائرية لتفعيل المؤسسات الدولية والإقليمية والجهوية لمجابهة هذه الهيمنة خاصة ما تعلق بحقوق الإنسان حيث أكد الطرف الجزائري أمام لجنة حقوق الإنسان بجنيف على عالمية القيم الخاصة بحقوق الإنسان ولا بد من بحث هذا الموضوع في جميع أنحاء العالم ولا يقتصر على السماح للمنظمات غير الحكومية بالقيام بتحقيقات في هذا المجال فقط بالدول النامية بل أن يشمل ذلك العالم كله لأن هناك تجاوزات لحقوق الإنسان بالدول الكبرى يجب أن تشملها التحقيقات خاصة بأمريكا وأوروبا مثل خرق حقوق الإنسان وخاصة الأقليات الباسك في إسبانيا، والبروتستان في إيرلندا الشمالية، الكورس بفرنسا، السود بأمريكا، العمال المهاجرين بالدول الصناعية، وبالتالي فلا بد من صياغة تصور جديد لحقوق الإنسان بعيدا عن طابع التعامل الإزدواجي في هذا المجال والإملاء الأحادي الغربي.

وعليه فإذا ما تقيدنا بالإتجاه الثاني في مجال مقاومة العولمة فيمكن الحد من الهيمنة الأحادية وفتح المجال أمام عالم متعدد الأقطاب يكفل التوازن الدولي المنشود في العلاقات الدولية.

#### الهوامش:

- 1- السيد يس: " العولمة رؤية ابستمولوجية " العولمة والعلوم السياسية، منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر سنة 1998، ص 39، 45 .
- 2- علي الدين هلال: " أثر العولمة على السياسة " العولمة والعلوم السياسية، منشورات كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر سنة 2000 ص. 52، 63.
- 3- الجابري محمد عابد: " في مفهوم العولمة "، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان - العدد 2 - 1998.
- 4- أحمد عبد الونيس: " العولمة والقانون الدولي " المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان العدد 2 - 1998.
- 5- أحمد ثابت: " العولمة والخيارات المستقلة " المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت، لبنان العدد 24 - 1999.